كك باطلين بحيث لا خبر عنهما بوجه من الوجوه اصلا حتى بهذا الوجه السلبي واما استتباع علتها عدمه
في الذهن لتوكون تصور عدم العلة والحكم به عليها يوجب تصور عدم المعلول والحكم به عليه وفي تصور
لتصور العلة
عدم المعلول مجردا استتباع المتصور عدم علة من دون ترتب الحكم بعدمها على الحكم بعدمه وبالجملة
الامتياز بين الاعدام بحسب مفهوماتها العقلية وصورها الذهنية بوجه من الوجوه يكفي في كون بعضها
مرجحا لاخر انما الممتنع الامتياز بين الاعدام بما هي اعدام وذلك لم يلزم هنا خلاصة الحجة ان للمهيات ٥
الامكانية والاعيان المتقررة حالات عقلية واعتبارات سابقة على وجودها فان وجودها مستندة في لحاظ
العقل بعضها الى بعض من غير ان يكون في الخارج بازائها شي وليس في الخارج عندنا امر سوى الوجود
ثم العقل ينتزع المهية متحدة به ويجد المهية بحسب المفهوم غير مفهوم الوجود ويجدها بحسب نفسها معراة
عن الوجود والعدم خالية عن ضرورتهما ولا ضرورتهما بالمعنى العدولي فيحكم بحاجتها في شي
من الامرين الى مرجح غير ذاتها موجب لها فنعلم من ذلك ان الشي اي المهية امكنت فاحتاجت فاوجبت
فوجبت فاوجدت فوجدت وهذا لا ينافي كون الوجود اول الصوادر واصلها لان الموضوع في
هذا الحكم الوجود وفيما ذكر المنظور اليه حال المهية بقياسها الى وجودها والى جاعل وجودها وهذا
كما يقال ان الشي كثيرا ما يتاخر بحسب وجوده الرابطي عن الذي يتقدم عليه بحسب وجوده في نفسه وكما ثبت
في العلم الطبيعي وجود مبدأ الحركة بعد اثبات الحركة ووجود المحرك الغير المتحرك اللامتناهي القوة والقدرة
بعد اثبات الحركة الدورية وذلك لان حال الجسم في نفس مهيته المتقررة متقدمة على حال كونه ذا مبدأ
محرك غير متناهي القوة واجب بالذات مع كون الواجب بالذات بحسب ذاته متقدما على جميع الاشياء
فلا منافاة لما نحن فيه بين كون الوجود متقدما في نفسه على المهية وحالاتها متاخرا عنها وعن مراتبها

[illegible]

البقاء

الكلام وان اتحد الحمل مع الوجود

٦ السابقة بحسب تعلقها وان بنا طهابه يتضح ثم فنذكر ههنا فقد لوحنا اليك وسنوضح لك بيانه ان
المفهوم الكلي ذاتيا كان او عرضيا ليس له ان يجاعل القيوم الموجود بالذات فاحكم بان المنسوب بالذات
ليس الا نفس الوجود بذاته سواء كان متصفا بالحدوث او بالبقاء والوجود الباقي اشد حاجة في التعلق
بالغير من الوجود الحادث اذا كانا فاقرين وانت اذا حللت معنى الوجود الحادث المعلوم سابق في
وجوده علمت ان العدم ليس مستندا بالذات الى علة موجودة وكون الوجود بعد العدم من لوازم
هوية ذلك الوجود فلم يبق للتعلق بالغير الا نفس الوجود مع قطع النظر عما يلزمه فليس للفاعل صنع
فيما سوى الوجود ثم بعض من الوجود بنفسه قد يوصف بالحدوث بلا مقتض غيره او اقتضاء ذاته
كما ان الجسم في وجوده متعلق بالعلة ثم هو بنفسه موصوف بلزوم التناهي معا وكما ان حاجة المهيات
الى علة وجودها ثم من حيث انها في ذاتها متساوية النسبة الى الوجود والعدم والمستفاد لها من
العلة وصفا الوجود واما وصف كونها او كون وجودها بعد البطلان سواء كان بالذات او بالزمان
فامر ضروري غير مفتقر الى العلة فكذلك حاجة الوجود الى العلة وتقومه بها من حيث كونه بذاته وهويته
وجودا ضعيفا تعلقيا ظليا والمستفاد من العلة نفس العلة الضعيفة لا كونه متصفا بالحدوث او البقاء
ويلائم هذا ما وجد في كلام متاخري العلماء ان الذات المستفادة من الغير كونها متعلقة
بالغير مقوم لها كما ان الاستغناء عن الغير مقوم لواجب الوجود بذاته فالذات التي هي من تلقاء
الغير كونها من تلقاء الغير وفاقتها الى الغير مقوم لها فلا يسوغ ان تستمر الذات المفتقرة ذاتا
مستغنية كما لا يجوز ان يستمر المستغني عن جميع الاشياء مفتقرا والا فقد انقلبت الحقائق
عما هي عليه وهذا اشد بالوضوح فيما عليه سلوكنا من كون استناد الممكن الى الجاعل من جهة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)